



مختارات اعلامية

2020/ 12/ 2



مختارات اعلامية

٢٠٢٠/١٢/٢

البديل المستقر – فاضل ميراني

سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

جريدة الزمان

حتى لاولئك الذين يسلمون بأن قسما من الانظمة السياسية تبقى ما بقيت الازمات، اقول بكل ثقة، ان مداومة الركون لهذا المصدر للسيطرة على الشرعية، لن يستمر طويلا و لن يخلف الا تراكما من الضرر على الدولة و المجتمع، وبعض ثروات فردية غالبا ما يجري تهريبها مخافة الملاحقة القضائية التي تشرع بها الانظمة البديلة لتقييم شرعيتها على بقايا النظام القديم.

لاداعي للتفتيش عن دروس بعيدة عن مجتمعنا لفهم المستقبل، فتجربتنا العراقية شاهد عدل على الجانب المخطيء من النظام السابق، فقد جرى الاخذ بظلال الازمة لتكون باعنا للممارسة التي اعتمدت القوة وسيلة في التعامل مع الاخرين، و التحايل شعيرة للالتفاف على تنفيذ شعار الدعائي للتقدمية و الوحدة، و التاريخ سببا للوصول الى خلق و تحريك خصومات اندثرت تحت التراب، وماذا كانت حصيلة تلك الثلاثة؟

اولا – حرق لأجيال بأغلب ابنائها مع افتتاح عهد الانقلابات العسكرية.

ثانيا – تحزيب المجتمع على مفاهيم ابعدها عن الحزبية السليمة و اقرب ما تكون للتحشيدات الصدامية التي افضت الى ترويع السلم المجتمعي و بأدوار متكررة يلعب فيها كل مرة خصم ما دور القاتل و يكون فيها الخصم القديم و عموم الشعب هو المفروض عليه دور الضحية.

ثالثا – انحسار سلطة القانون العادل.

رابعا – خسران الحكم لثقة الناس به.

خامسا – خسران الحكم لثقة المجتمع الدولي بالقائمين عليه.

سادسا – تحول الحالة الى ظاهرة، مثل الفساد، و التخلف لصالح العنف و الجهل في الممارسات العقديّة.

غريب ان يبقى الانسان في مرحلة فهمه للصواب و ابرامه لأمر خاطئ، و يقينا ان النقاط الستة لم تحتف من مجتمعنا العراقي و تركزت فيه منذ ١٩٥٨، واحد اسباب تلازمها مع العهد الجمهوري هو تقديم نظام بلا مضمون جمهوري حقيقي و كان التركيز يزداد و يخف، و لكنه لا يتلاشى، و شيئا فشيئا تراجعت المنجزات ومنها السيادة صارت



مختارات اعلامية

2020/ 12/ 2



الجمهورية الإسلامية العراقية
IRAQI ISLAMIC PARTY

الوصاية الاقليمية مفخرة و عنوانا للاستقواء على تيارات فكرية و سياسية و قبلها شعب بأكمله، يواجه تهديدا وجوديا قد يكون هو الاخطر منذ قيام الحكم الدستوري سنة ١٩٢١، فخلال مائة سنة كُتب اكثر من دستور، و شرع اكثر من قانون داخلي، و تبدلت الدولة وهويتها اكثر من مرة محدثة هزات عنيفة بمجتمع عليها رعايته، لا تصديره ليكون لاجئا او متطرفا او معدما.

ان المزاجية السياسية ان لم تعرف حدودها وفق مبدأ انتهاء الحرية عند بدء حرية الاخر، فعليها ان تتوقع كل ردود الفعل التي قد لا تنبها لتعود الى محلها فحسب بل قد يكون الرد اعنف بحيث تزال من الواقع لتذهب الى صفحات التاريخ فيقال عنها "كانت هناك سلطة".

البديل المستقر للعراق هو القانون، الذي كان اجدادنا اول من نحتوه ليسبقوا الاخرين بمعرفتهم ان للعدالة مكانتها الاساس في اقامة و استقرار الانسان خليفة في الارض، افهل يجوز ان يكسر الاحفاد افضل ارثهم؟

بين بغداد و اربيل مسافة لا تزيد عن بضع مئات كيلومترات، كانت تشهد قبلا حروبا و هدنات، راح فيها الالوف فقط لأن اكثر من حاكم اراد قولبة شعب بحسب مزاجه، فتارة لانه عسكري توهم ان الكل جنود يقودهم حيث يشاء، و اخرى سياسي، وان شعبا بكامله يجب ان يكون منتميا له يغذيه بعقائده ليكون هو رمزا في مشروع لم يتلاش بل تلاشت الزعامة لانها ليس حقيقة، ومرة يعود سيف العقوبات الاقتصادية و مصادرة منابر الحديث لتكرار نفس الابدعية السياسية للنظام السابق و لكن بتلفظ من شفاه تدعي انها ابنة دين الله كأنها لم تقرأ قول الله تعالى " قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا؟؟ و اكثرها الما في النفس، ان يجري الحفاظ على العدا للتربح الانتخابي.

عن دراية اكتب، ان من يريد ان تقديم البديل المفيد للشعب، بمقدوره ذلك، وان كان صعبا لكنه ليس مستحيلا، ذلك ان ازالة اثار اخطاء قرابة السبعة عشر عاما لوحدها ليست هينة، فالأخذ بالقانون و الافادة من العقل السياسي المنتج المدرك للتوازن كفيلان بتجربة تقدم الافضل من خيار دوام التأزيم.